مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . السبت 27 يناير 2024

فوكس نيوز: انخفاض الشحن عبر قناة السويس بنسبة 45% وسط هجمات الحوثيين

(أمني وعسكري . فوكس نيوز)

أبرز تقرير نشره موقع فوكس نيوز انخفاض حركة الشحن التي تمر عبر قناة السويس بنسبة 39% مع استمرار التصعيد في البحر الأحمر.

وقال الموقع الأمريكي إن حركة الشحن التي تمر عبر قناة السويس انخفضت إلى النصف تقريبًا منذ أن بدأ الحوثيين في مهاجمة السفن في البحر الأحمر في إطار إظهار الدعم للفلسطينيين في الحرب بين إسرائيل وحماس.

ويقول مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، الذي يدعم البلدان النامية في التجارة العالمية، إن عدد السفن التي عبرت القناة أقل بنسبة 39% عما كانت عليه في بداية ديسمبر، مما أدى إلى انخفاض حمولة الشحن بنسبة 45%.

وانخفضت شحنات الحاويات عبر القناة بنسبة 82% في الأسبوع المنتهي في 19 يناير مقارنة بأوائل ديسمبر، بينما كان الانخفاض أكبر للغاز الطبيعي المسال. وقالت الوكالة إن الانخفاض في المواد السائبة الجافة كان أقل، وكانت حركة ناقلات النفط الخام أعلى قليلًا.

وحذرت الأونكتاد من مخاطر ارتفاع التضخم وعدم اليقين بشأن الأمن الغذائي وزيادة انبعاثات الغازات الدفيئة بسبب الانخفاض الحاد.

وقال جان هوفمان، رئيس قسم الخدمات اللوجستية التجارية في الأونكتاد، في مؤتمر صحفي في وقت متأخر من يوم الخميس: «نحن قلقون للغاية. نحن نشهد تأخيرات وتكاليف أعلى وانبعاثات غازات دفيئة أعلى».

وتعد قناة السويس ممرًا ملاحيًا بالغ الأهمية، نظرًا لأنها توفر للسفن طريقًا مباشرًا بين شمال المحيط الأطلسي وشمال المحيط الهندي عبر البحر المتوسط والبحر الأحمر.

ويمر حوالي 15% من حركة الشحن العالمية، بما في ذلك 30% من تجارة الحاويات العالمية، عبر قناة السويس. ولكن لتجنب التعرض للهجوم أو سرقة حمولتها، تبحر عديد من السفن بدلًا من ذلك حول رأس الرجاء الصالح، وهو طريق أطول بكثير حول قارة أفريقيا.

علقت شركة شحن الحاويات العملاقة ميرسك استخدام البحر الأحمر وقناة السويس في بداية العام بعد أن تعرضت إحدى سفنها لهجوم من المسلحين الحوثيين، وحذرت من عواقب كبيرة على النمو العالمي نتيجة للاضطرابات.

وردت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بضربات ضد الحوثيين، الذين أعادت الولايات المتحدة إدراجهم مؤخرًا على لائحة الجماعات الإرهابية. وأعلنت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة يوم الخميس فرض عقوبات على أربعة من كبار المسؤولين الحوثيين في اليمن.

وقال هوفمان إن هناك الآن ثلاثة طرق تجارية عالمية رئيسة تعطلت، بما في ذلك تدفقات الحبوب والزيوت منذ الغزو الروسي لأوكرانيا، وقناة بنما، حيث أدى انخفاض مستويات المياه بسبب الجفاف إلى انخفاض الشحن الشهر

الماضي بنسبة 36% على أساس سنوي و 62% عما كان عليه قبل عامين، بحسب رويترز.

وتشير تقديرات بنك يو بي إس إلى أن توجيه السفن حول أفريقيا ـ وهو ما يزيد من طول الرحلة بنحو أسبوعين ونصف ـ يقلل من القدرة الفعلية للرحلة بين آسيا وأوروبا بنحو 25%. وقال هوفمان إن الطرق الأطول والسفن التي تسير بشكل أسرع للتعويض عن التحويلات تعني أن الانبعاثات آخذة في الارتفاع كذلك.

فورين بوليسي: التنافس الخفي بين السعودية والإمارات

(إقليمي ودولي . فورين بوليسي)

نشرت مجلة فورين بوليسي تقريرًا للكاتبين أراش رايزينجاد، الباحث في مركز الشرق الأوسط في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، ومصطفى بوشهري، الباحث في مركز سياسة الطاقة العالمية بجامعة كولومبيا، يسلطان الضوء على التنافس الخفي بين السعودية والإمارات على النفوذ الإقليمي.

يلفت الكاتبان في مستهل التقرير إلى أن الحرب بين إسرائيل وحماس اندلعت وسط اتجاه إقليمي واضح للتعايش السلمي. وقد تمثل التحول في الشرق الأوسط على هذا المنوال في التحالف الوثيق على ما يبدو بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، والذي ترمز إليه الصداقة الواضحة بين زعيميهما الفعليين، محمد بن سلمان ومحمد بن زايد.

واتحد البلدان لمواجهة القوة الناعمة المتوسعة لقطر في العالم العربي، كما يتجلى في الحصار الفاشل الذي فرضاه عليها في عام 2017. وكانا على الجانب نفسه في حملتهما العسكرية ضد الحوثيين المدعومين من إيران في اليمن منذ عام 2014. وقد تواصلت الدولتان مع بكين وموسكو، وتبنتا سياسة أكثر استقلالية تختلف عن تحالفهما التقليدي مع الولايات المتحدة.

تنافس خفي

ولكن، وحسب ما تضيف المجلة، فإن ما يكمن تحت سطح هذا التحالف الأخوي الواضح هو صراع هادئ، يتنافس فيه البلدان على الزعامة داخل العالم العربي. وخلف الكواليس، تخوض المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة منافسة جيواقتصادية نشطة بأبعاد متعددة.

أولًا، هناك منافسة هائلة على الاستثمار الأجنبي. ويعود التنافس إلى عام 2009، عندما اعترضت أبو ظبي على الموقع المقترح لمقر البنك المركزي لدول مجلس التعاون الخليجي في الرياض، وهو الرفض الذي لعب في نهاية المطاف دورًا في إحباط إنشاء البنك نفسه.

وبين عامي 2012 و2022، كان تدفق الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة أكبر بنحو 5.3 مرات من نظيره في المملكة العربية السعودية، وأصبحت دبي الموقع المفضل لنحو 70% من مقار الشرق الأوسط للشركات الكبرى متعددة الجنسيات. وفي الوقت نفسه، أدى ارتفاع أسعار النفط في عام 2022، بفضل

الغزو الروسي لأوكرانيا، إلى دفع الاقتصاد السعودي إلى النمو بنسبة 8.7%، وهو أعلى معدل بين دول مجموعة العشرين، التي أنتجت تدفقات كبيرة من رأس المال. وقد شجعت المملكة العربية السعودية بنشاط الشركات الأجنبية العاملة في منطقة الخليج العربي على نقل مقرها الرئيس إلى أراضيها، وأصدرت تحذيرات من أن الشركات التي تفشل في نقل مقرها الرئيس تخاطر بوقف العلاقات التجارية مع الرياض.

وقد أدت سياسات الطاقة بين السعودية (أكبر مصدر للنفط في العالم) والإمارات (خامس أكبر دولة) إلى زيادة حدة هذه المنافسة. وفي صيف 2021، برز خلاف واضح بين الرياض وأبو ظبي بشأن خطة تقودها السعودية ضمن أوبك+ لإطالة أمد تخفيضات الإنتاج، مع رفض الإمارات للمقترح. وعلى الرغم من التوصل إلى حل واضح لهذا التوتر بسرعة، فقد انتشرت شائعات لاحقة بشأن اعتراض أبو ظبي على هيمنة الرياض داخل أوبك + والتفكير المحتمل في الانسحاب من أوبك.

المكانة العالمية

وأضافت المجلة أن المنافسة على المكانة العالمية أدت إلى إحداث شرخ بين السعودية والإمارات. ويستثمر كلا البلدين بشكل استراتيجي في الجهود الرامية إلى تعزيز قوتهما الناعمة من خلال استضافة تجمعات دولية بارزة. فقد أنشأت السعودية مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار، في حين استضافت أبو ظبي منتدى الاستثمار العالمي، وهو حدث سنوي تنظمه الأمم المتحدة.

وبعد أن نظمت دولة الإمارات معرض إكسبو 2020 في دبي، وهو الأول من نوعه في الشرق الأوسط، دخلت السعودية التاريخ من خلال تأمين حقوق استضافة معرض إكسبو 2030. وعلاوة على ذلك، أُختيرت دبي كمكان لمؤتمر الأمم المتحدة السنوي المحوري لتغير المناخ العام الماضي. ويستمر هذا الالتزام باستضافة القمة، إذ من المقرر أن تستضيف أبوظبي المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في فبراير.

وبعد استضافة قطر الناجحة لكأس العالم لكرة القدم 2022، اتخذت الرياض مبادرات لرفع مستوى الدوري الوطني لكرة القدم من خلال جذب نخبة اللاعبين الدوليين. ومنذ أوائل عام 2021، التزمت المملكة العربية السعودية بما لا يقل عن 6.3 مليار دولار في الاتفاقيات الرياضية، وهو ما يتجاوز إجمالي الإنفاق في السنوات الست السابقة بأكثر من أربعة أضعاف. ويمكن أن يكون أول مظهر من مظاهر الجغرافيا السياسية لكرة القدم في العصر الجديد.

وتشتهر دبي بمجتمعها العالمي المنفتح نسبيًا، حيث تجتذب المشاهير في الحفلات الموسيقية والعروض. إلا أن هذا الامتياز لم يعد يقتصر على دولة الإمارات العربية المتحدة. ففي ديسمبر 2023، استضافت الرياض بنجاح أكبر مهرجان موسيقي في الشرق الأوسط. وتعكس هذه المساعي مجتمعة الجهود المتعمدة التي بذلتها هاتان الدولتان لإعادة تشكيل صورتهما الدولية وتعزيز التصورات الإيجابية عن نفسيهما على الساحة العالمية.

تنافس الرؤى

وتشير المجلة إلى أن المنافسة الأحدث والأكثر محورية فتتعلق باستراتيجيات «الرؤية» التي تنتهجها الدولتان. وقد رسخت دولة الإمارات العربية المتحدة، بعد أن شرعت في رحلة التنويع منذ سنوات، مكانتها كمركز عالمي للنقل والأعمال من خلال مبادرات استراتيجية تتعلق بمينائي خليفة وجبل علي، يكملها نجاح الناقل الجوي طيران الإمارات.

ومع ذلك، أطلق محمد بن سلمان رؤية 2030، وهي خريطة طريق طموحة للتنويع الاقتصادي السعودي، في عام 2016. والمشروع الرئيس ضمن هذه الرؤية هو مبادرة نيوم، وهو مسعى بمليارات الدولارات يهدف إلى وضع المملكة العربية السعودية باعتبارها دولة بارزة في البنية التحتية والنقل والتكنولوجيا ومركز الأعمال والمال في المنطقة.

كما التزمت الرياض أيضًا بأكثر من 100 مليار دولار لتحويل نفسها إلى مركز لوجستي بحري وجوي، وهو ما تميز ببدء شركة طيران الرياض. وينطوي ذلك على تحدي هيمنة الموانئ الإماراتية من خلال استثمارات كبيرة في ميناء جدة الإسلامي، المقرر أن يصبح أكبر وأكثر الموانئ ازدحامًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبصياغة مختلفة، دفعت منافسة «الرؤية» الرياض وأبو ظبي إلى سباق التحديث والتنويع، وغالبًا ما يكون ذلك على حساب بعضهما البعض.

ومن المثير للاهتمام أن التقارب مع إيران قد يزيد من حدة هذه المنافسة. لقد أدى الانفراج الذي قادته بكين بين طهران والرياض إلى القضاء على نحو فعال على التهديد الأساسي المشترك في المنطقة للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وبالتالي الحد من الصراعات الجيوسياسية طويلة الأمد بين الأجزاء الشمالية والجنوبية من الخليج. وبالمضي قدمًا، قد تدخل المنطقة حقبة جديدة حيث يتحول التركيز من المنافسة الجيوسياسية بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي إلى المنافسة الجيواقتصادية بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

ويتبنى كلا البلدين أيضًا سياسات تجارية ترقى إلى مستوى التحديات المباشرة لبعضهما البعض. في يوليو 2021، نفذت السعودية سياسات حمائية لتعزيز إنتاجها الصناعي المحلي. وتنص هذه الأنظمة على أن البضائع المصنعة في المناطق الحرة أو التي تستخدم مدخلات إسرائيلية مستثناة من الامتيازات الجمركية التفضيلية. وهذا الموقف يتحدى بشكل مباشر المناطق الاقتصادية الحرة التي تشكل حجر الزاوية في الاقتصاد الإماراتي. وتعد هذه القوانين، التي تهدف إلى جذب المستثمرين الأجانب لتأسيس أعمال تجارية داخل الدولة، بمثابة رد واضح على العلاقات التجارية المتنامية بين الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل.

السياسة تجاه إسرائيل

وتوضح المجلة أن السياسة تجاه إسرائيل تشكل مجالًا محتملًا آخر للخلاف. وبينما اعترفت الإمارات رسميًا بإسرائيل في عام 2020، امتنعت السعودية حتى الآن عن الانضمام إلى اتفاقيات إبراهام. وعززت إسرائيل والإمارات العلاقات الثنائية من خلال التوقيع على اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة. وهذا التقدم الاقتصادي وضع الرياض في موقف ضعيف نسبيًا. لقد أدت الحرب بين إسرائيل وحماس الآن إلى تباطؤ عملية التطبيع السعودي؛ لكن من المرجح أن تنتعش الحوارات إذ من المفترض أن تكون الرياض حجر الزاوية في الاتفاقات. ولن يكون مفاجئًا أن يسعى محمد بن سلمان إلى الحصول على تنازلات إضافية، خاصة في البرامج النووية والضمانات الأمنية، لتطبيع العلاقات مع إسرائيل؛ ومن الممكن أن تؤدي مثل هذه الخطوة إلى ممارسة الضغط على سياسة محمد بن زايد تجاه إسرائيل.

ومع اتساع الصدع بين السعوديين والإماراتيين، هناك احتمال أن تتسارع علاقاتهم مع موسكو وبكين وحتى إيران كثقل موازن لبعضهم البعض. وهذا بدوره يمكن أن يضعف فعالية الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ويدفع إلى إعادة التقييم من جانب البيت الأبيض لأهمية المنطقة.

وفي هذا السياق، لا ينبغي اعتبار اصطفاف أبو ظبي والرياض مع سياسات الولايات المتحدة في المنطقة أمرًا مفروغًا منه. وكما هو الحال مع اندلاع الحرب بين إسرائيل وحماس، يمكن للمنافسة الجيواقتصادية المتزايدة بين

المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أن تتحدى وجهة النظر السطحية القائلة بأن الشرق الأوسط مقدر له أن يصبح أكثر سلامًا.

إشارات الموضوع: – تنافس خفي – الشرق الأوسط –

جيوبوليتيكال مونيتور: هل سيؤدي توسع البريكس أخيرًا إلى إنهاء الهيمنة الاقتصادية والجيوسياسية الغربية؟

(إقليمي ودولي . جيوبوليتيكال مونيتور)

نشر موقع جيوبوليتيكال مونيتور تقريرًا للكاتب أندرو روس حول إمكانية أن ينهي توسع البريكس الهيمنة الاقتصادية والجيوسياسية للولايات المتحدة.

ويلفت الكاتب إلى أنه وعقب اختتام اجتماع البريكس لعام 2023 الذي عقد في جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، أعلن بيان القمة الرسمي أنه في يناير 2024، ستتعهد مجموعة البريكس لاقتصادات الأسواق الناشئة، على حد تعبير الرئيس الصيني، بتوسع «تاريخي» وقبول خمسة أعضاء جدد هي: مصر وإثيوبيا وإيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة (دُعيت الأرجنتين أيضًا للانضمام، لكن رئيسها الجديد خافيير مايلي رفض العرض).

وعلى الرغم من أهمية دول البريكس اقتصاديا، فإن مجموعة البريكس باعترافها هي أكثر من مجرد منتدى اقتصادي، لأنها تلزم نفسها بإنشاء «نظام دولي أكثر تمثيلا وأكثر عدالة، ونظام متعدد الأطراف يُعاد تنشيطه وإصلاحه». ومن غير الواضح على وجه التحديد ما هي الترجمة التمثيلية والأكثر عدلاً والإصلاحية لمجموعة البريكس، ولكن غالبا ما تُفسر على أنها تعني أن البريكس سوف تعمل كثقل موازن أو في الواقع وسيلة لتحل في نهاية المطاف محل الهيمنة الغربية اقتصاديا وسياسيا.

لذلك، من المهم التفكير في التوسع الأخير لمجموعة البريكس والتداعيات والتحديات المحتملة للحوكمة العالمية والاقتصاد والجغرافيا السياسية في المستقبل، نظرًا لأنه من المرجح أن تقوم مجموعة البريكس بتوسيع عضويتها بشكل أكبر في السنوات المقبلة.

ومن منظور اقتصادي، ستولد العضوية الجديدة 2.6 تريليون دولار إضافية من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يمثل اقتصادًا إجماليًا لمجموعة البريكس يبلغ 28.5 تريليون دولار و28.1% من الناتج العالمي. ومع ذلك، وعلى الرغم من كونها تجمعًا اقتصاديًا كبيرًا، إلا أن دول مجموعة السبع لا تزال تهيمن على الناتج العالمي، إذ تمثل 43.2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

ومع ذلك، إذا كانت التوقعات صحيحة، فسوف ينخفض حجم اقتصادات مجموعة السبع وبالتالي أهميتها خلال العقود المقبلة، في حين من المتوقع أن تنمو الكثير من اقتصادات البريكس بشكل ملحوظ. وهذا هو الحال بشكل خاص فيما يتعلق بالأعضاء الجدد مثل مصر وإثيوبيا الذين من المتوقع أن ينمووا بنسبة 635% و1170% على

التوالي من حيث الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2050.

ويشير الكاتب إلى أنه وبينما تهدف مجموعة البريكس إلى زيادة نفوذها الاقتصادي والسياسي، إلا أن هناك تحديات أيضًا. ويهيمن اقتصاد الصين على مجموعة البريكس بنسبة 62.9% من الإجمالي، مما يخلق خللًا في توازن القوى. كما أن التوترات الجيوسياسية بين أعضاء مثل الصين/الهند وصراعات الشرق الأوسط التي تشمل إيران تشكل قضايا أخرى مثيرة للتوتر داخل المجموعة.

ولا يزال الغرب يحتفظ بالهيمنة الاقتصادية من خلال هيئات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وفي حين أنشأت مجموعة البريكس بدائل مثل بنك التنمية الجديد، فإن استبدال الدولار الأمريكي كعملة احتياطية سيكون صعبًا بسبب دورة العالمي في التجارة. وعلى الصعيد المحلي، تواجه بعض دول البريكس حالة من عدم اليقين الاقتصادي والسياسي.

ويؤدي هذا التوسع إلى زيادة دور البريكس، لكن استبدال النظام الذي يقوده الغرب لا يزال يمثل تحديًا بسبب الانقسامات الداخلية والاعتماد على الصين. كما يمكن أن تؤدي التوترات المتزايدة الناجمة عن صراعات الأعضاء إلى تقويض أهدافهم المعلنة المتمثلة في تعزيز السلام والاستقرار. وتظل البريكس كتلة مهمة، لكن التحول الكامل للنفوذ العالمي لا يزال بعيدًا وفقًا لما يخلص الكاتب.

بلومبرج: مقاطعة ستاربكس وكوكا كولا بسبب حرب غزة تعزز منافسيها في الشرق الأوسط

(اقتصاد . بلومبيرغ)

اهتم تقرير نشرته وكالة بلومبرج باتساع مقاطعة الشركات الأجنبية في الشرق الأوسط بسبب الحرب على غزة، وهو الامر الذي عزز منافسيها المحليين في الشرق الأوسط.

ووصفت الوكالة الأمريكية المقاطعة بأنه اتجاه ينتشر في أجزاء من الشرق الأوسط وحتى خارجه. مدفوعًا بالغضب تجاه الولايات المتحدة وأوروبا لعدم بذل الجهود الكافية لحمل إسرائيل على إنهاء هجومها على غزة، إذ يتجنب عديد من المتسوقين في المنطقة وكذلك الدول الإسلامية مثل باكستان العلامات التجارية الأجنبية الكبرى، الأمر الذي يثبط مبيعات بعضها ويخلق صداعًا للآخرين.

ومنذ أن بدأت الحرب بين إسرائيل وحماس في أكتوبر، توقفت نيرة أحمد، طالبة تبلغ من العمر 19 عامًا في القاهرة، عن الذهاب إلى مقهى ستاربكس التي كانت تعتاد الذهاب إليه. وظهرت سلسلة القهوة الأمريكية في عديد من قوائم مقاطعة المستهلكين التي تتداول على وسائل التواصل الاجتماعي المصرية.

وقالت نيرة: «أنا وأصدقائي، اعتدنا أن نذهب إلى ستاربكس طوال الوقت، والآن من العار أن يراك أحد في أحد تلك الأماكن. هذا أقل ما يمكننا القيام به. لماذا أشتري من هذه الشركات الغربية؟»

فارغة تمامًا

في القاهرة، في أحد أيام الأسبوع الأخيرة، كانت العشرات من متاجر ستاربكس وماكدونالدز المزدحمة عادةً والتي زارتها بلومبرج، تبدو فارغة تمامًا.

وقالت الشركة المصنعة لعلامة تجارية مصرية محلية للمشروبات الغازية إن مبيعاتها تضاعفت ثلاث مرات منذ بدء الحرب لأن المستهلكين يتجنبون كوكا كولا وبيبسي.

في الأسابيع الأخيرة، حذر الرئيس التنفيذي لشركة ماكدونالدز، كريس كيمبكزينسكي، من أن شركته تشهد «تأثيرًا تجاريًا ملموسًا» في الشرق الأوسط بسبب انتشار المعلومات الخاطئة حول شركته. وفي الوقت نفسه، انخفضت أسهم مطاعم أمريكانا إنترناشيونال - مشغل الامتياز في الشرق الأوسط لمطاعم كنتاكي وبيتزا هت وكريسبي كريم وهارديز - بنسبة تصل إلى 27% في البورصة السعودية في الأشهر التي تلت بدء الحرب، مع توقع بعض المحللين حدوث ضربة قوية لأرباحها بسبب المقاطعة.

وتشير الوكالة إلى أنه رد فعل عنيف يعكس حقبة جديدة من إدارة الأزمات لأكبر العلامات التجارية الاستهلاكية في العالم - وخاصة العلامات التجارية الأمريكية - إذ يخلط المتسوقون المشحونون عاطفيًا أعمالهم مع السياسات الحكومية. وأصدرت الشركات بيانات عامة للتأكيد على حيادها السياسي. ومع ذلك، اكتسبت الحركة زخمًا ثابتًا خلال الأشهر الثلاثة التي تلت بدء الحرب، مع استمرار انتشار دعوات المقاطعة.

وقال فواز جرجس، أستاذ سياسات الشرق الأوسط في كلية لندن للاقتصاد، إن المقاطعة الحالية ملفتة للنظر للغاية لأنها مكثفة وعابرة للحدود الوطنية وتقودها مجموعات من الشباب.

وقال جرجس: «حتى الآن، سواء ماكدونالدز أو ستاربكس، فإنهم يعانون، لأن الشباب الذين ينفقون بكثرة يدركون ما يحدث ويشعرون بالنشاط والاستثمار. والتصور بأن واشنطن تفضل إسرائيل يؤثر حقًا على هذه الشركات لأن أمريكا متورطة والمديرون التنفيذيون جزء من هذه الإمبراطورية الأمريكية - إمبراطورية تجارية ومالية وإمبراطورية القوة الناعمة».

وفي خضم الاضطرابات الجيوسياسية المتزايدة، تضطر العلامات التجارية العالمية إلى التعامل مع سيناريوهات الاستقطاب التي تضخمها وسائل التواصل الاجتماعي عبر الحدود. على مدى العامين الماضيين، انسحبت عشرات الشركات، من ماكدونالدز إلى شركة كوكا كولا، من روسيا وسط انتقادات عالمية لغزو فلاديمير بوتين لأوكرانيا.

يوفر الشرق الأوسط للعلامات التجارية سوقًا به عشرات الملايين من المستهلكين الشباب لدفع النمو في وقت تكون فيه الأسواق المتقدمة مشبعة. ومع ذلك، لا تزال المنطقة تعاني من تعقيدات سياسية وعملياتية عميقة بشكل خاص.

رواج الشركات المحلية

ونقلت الوكالة عن عديد من الشركات المحلية في الشرق الأوسط قولها إنها تستفيد من مقاطعة العلامات التجارية الأجنبية، منهم معاذ فوري، مؤسس سلسلة مقاهي أردنية، والذي قال إن أعماله ازدهرت بعد المقاطعة، ذلك أن المبيعات ارتفعت بنسبة 30% في بعض المواقع مع ازدراء السكان المحليين لستاربكس. وفي مصر، شهدت شركة سبيرو سباتيس، وهي علامة تجارية محلية للمشروبات الغازية عمرها 100 عام، والتي كانت تكافح من أجل إحياء شعبيتها المتضائلة، ارتفاعًا كبيرًا في المبيعات خلال الأشهر الثلاثة الماضية، وفقًا ليوسف عطوان، مديرها التجاري.

وقال عطوان: «فجأة تلقينا طلبات من محلات السوبر ماركت والمطاعم، وكنا نحاول جاهدين تلبية الطلب. يذهب العملاء إلى المطاعم ويسألون عن علامتنا التجارية أو على الأقل يرفضون شرب المشروبات المدرجة في قائمة المقاطعة».

تعد مصر أكبر دولة في المنطقة من حيث عدد السكان، إذ يبلغ عدد سكانها أكثر من 105 ملايين نسمة، تقل أعمار 60% من سكانها عن 30 عامًا. وتواجه العلامات التجارية هناك حماسة المستهلكين مثل سارة المصري، مديرة مشروع في منظمة ثقافية، التي غيرت عاداتها الاستهلاكية تمامًا منذ بدء الحرب، ومن تلك العادات التي غيرتها اعتمادها على منتجات شركة بروكتر آند جامبل.

وتطرقت الوكالة إلى انتشار هذا الاتجاه في دول شرق أوسطية عديدة، لافتة إلى أن تداعيات المقاطعة شوهدت إلى حد كبير في دول مثل الأردن والكويت ومصر. ولكن في دولة الإمارات العربية المتحدة - التي يسكنها حوالي 10 ملايين شخص فقط، كثير منهم من المغتربين - لم يكن هناك سوى القليل من التأثير الدراماتيكي.

ومع ذلك، حتى هناك اختار بعض أصحاب الأعمال الصغيرة اتخاذ موقف؛ إذ استبدل مطعم بيت مريم في دبي علامات تجارية محلية بجميع المشروبات الغازية في أوائل أكتوبر. وقال متحدث باسم الشركة إن عملائها يدعمون التغيير.

وفي المملكة العربية السعودية، أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط، كان من الصعب تقييم التأثيرات. وكانت هناك دعوات عامة قليلة للمقاطعة في المملكة، حيث تحاول الحكومة السيطرة على معظم أنواع النشاط. ومع ذلك، ظلت عديد من منافذ البيع للسلاسل الأمريكية التي زارتها بلومبرج فارغة إلى حد كبير.

وقال روبرت موغيلنيكي، الباحث البارز في معهد الخليج العربي في واشنطن، إن المقاطعة في الشرق الأوسط «هي في نهاية المطاف شكل من أشكال الاحتجاج منخفض المخاطر في منطقة ذات تسامح منخفض للغاية مع النشاط».

أصبحت ماكدونالدز هدفًا للمقاطعة في أجزاء من المنطقة بعد أن أظهرت الصور ومقاطع الفيديو على وسائل التواصل الاجتماعي متاجر لها امتياز في إسرائيل تقدم وجبات الطعام لجنود إسرائيليين بعد هجوم 7 أكتوبر.

وبعد ذلك، أصدر صاحب الامتياز في المملكة العربية السعودية بيانات أعرب فيها عن تعاطفه مع الفلسطينيين وتبرع بمبلغ مليوني ريال سعودي (533 ألف دولار) لجهود الإغاثة في غزة. واتخذ أصحاب الامتياز في بلدان أخرى ذات أعداد كبيرة من المسلمين إجراءات مماثلة.

وقالت الوكالة إن المشاكل التي تواجه العلامات التجارية امتدت إلى ما هو أبعد من منطقة الشرق الأوسط. وفي باكستان، انتشرت ملصقات تصف العلامات التجارية الكبيرة المتعددة الجنسيات، بما في ذلك العلامات التجارية الأمريكية مثل بيبسي وكوكا كولا، باعتبارها منتجات إسرائيلية.

وظهرت أيضًا شركات مثل سلسلة متاجر كارفور الفرنسية، التي دخلت إسرائيل العام الماضي عبر شراكة مع مستثمر محلي، على قائمة حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات التي يقودها الفلسطينيون، والتي تدعو إلى مقاطعة اقتصادية وثقافية واسعة النطاق لإسرائيل وداعمي المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. وامتنعت كارفور عن التعليق. وتتواجد سلسلة كارفور في تسع دول في الشرق الأوسط بما في ذلك الأردن ومصر عبر شريك محلي أيضًا.

وقال فهد عرفان قريشي، كبير المحللين في الجزيرة كابيتال، إنه من المتوقع أن تشهد مطاعم أمريكانا، أكبر مشغل لسلاسل المطاعم الأمريكية في الشرق الأوسط، تأثيرًا سلبيًا قصير المدى على المبيعات والأرباح من المقاطعة. وقال: «هذا يقود الأداء السلبي للأسهم» مضيفًا أن الأرباح يجب أن تتعافى في نهاية المطاف. وقالت أمريكانا في بيان إنها ستقدم تفاصيل عن أداء أعمالها في نتائجها القادمة للعام بأكمله 2023.

وقال كالينوفسكي: «في بعض الأحيان، يختلف الناس مع سياسة الولايات المتحدة، فما هي الطريقة التي ينفسون بها عن غضبهم؟ إحدى الطرق هي التوقف عن الشراء من العلامات التجارية التي يقع مقرها الرئيس في أمريكا».

تايمز أوف إسرائيل: لماذا يمكن أن يؤدي سعي إسرائيل للسيطرة على الحدود الجنوبية لغزة إلى تعريض السلام مع مصر للخطر؟

(أمني وعسكري . تايمز أوف إسرائيل)

نشرت صحيفة تايمز أوف إسرائيل تقريرًا أعدّته وكالة أسوشيتد برس حول تداعيات السيطرة الإسرائيلية على ممر فيلادلفيا على علاقاتها مع مصر.

وتقول الوكالة إن إسرائيل تواجه خطرًا متزايدًا للإضرار بسلامها مع جارتها مصر مع قيام جيشها بشن هجوم ضد حماس جنوبًا في قطاع غزة. وبالفعل، هناك نزاع بين الجانبين حول شريط ضيق من الأرض بين مصر وغزة.

ويقول القادة الإسرائيليون إنه لاستكمال تدمير حماس، يجب عليهم في نهاية المطاف توسيع نطاق هجومهم ليشمل مدينة رفح الواقعة في أقصى جنوب قطاع غزة، والسيطرة على ممر فيلادلفيا، وهي منطقة عازلة صغيرة على الحدود مع مصر، وهي منزوعة السلاح بموجب اتفاق السلام عام 1979 بين البلدين.

نوايا إسرائيلية وتحذير مصري

في مؤتمر صحفي عقد الأسبوع الماضي، قال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إن حماس تواصل تهريب الأسلحة عبر الحدود – وهو ادعاء تنفيه مصر بشدة – وأن الحرب لا يمكن أن تنتهي «حتى نغلق هذا الثغرة»، في إشارة إلى الممر.

وأدى ذلك إلى تحذير حاد من مصر من أن نشر القوات الإسرائيلية في المنطقة من شأنه أن ينتهك اتفاق السلام.

وقال ضياء رشوان، رئيس الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، يوم الاثنين، إن «أي تحرك إسرائيلي في هذا الاتجاه سيؤدي إلى تهديد خطير للعلاقات المصرية الإسرائيلية».

مخاوف مصر

وتشير الوكالة إلى أن مصر تخشى من أن يؤدي الهجوم الإسرائيلي على رفح إلى دفع موجة هائلة من الفلسطينيين الفارين عبر الحدود إلى شبه جزيرة سيناء.

ويتجمع أكثر من مليون فلسطيني – ما يقرب من نصف سكان غزة البالغ عددهم 2.3 مليون نسمة – في رفح والمناطق المحيطة بها على الحدود، وقد نزح معظمهم إلى هناك بعد أن حثتهم إسرائيل على الإخلاء قبل التقدم العسكري في أماكن أخرى في غزة.

وإذا هاجمت القوات الإسرائيلية رفح، فلن يكون لديهم مكان ينزحون إليه. لقد نجح الفلسطينيون في اختراق الحدود من قبل: في عام 2008، في وقت مبكر من الحصار الذي فرضته إسرائيل ومصر على غزة بعد سيطرة حماس. واقتحم الآلاف من الناس مصر.

أبلغت مصر الإسرائيليين أنه قبل أي هجوم بري على رفح، يجب على إسرائيل أن تسمح للفلسطينيين بالعودة إلى شمال غزة، حسبما قال مسؤول عسكري مصري كبير مشارك في التنسيق بين البلدين لوكالة أسوشيتد برس. وتحدث شريطة عدم الكشف عن هويته للحديث عن المناقشات الداخلية.

وتقول إسرائيل إنها طردت حماس إلى حد كبير من شمال غزة لكن من المرجح أن تقاوم السماح للفلسطينيين بالعودة في المدى القريب. وقد أدى القصف الإسرائيلي والهجوم البري إلى تحويل جزء كبير من الشمال إلى أنقاض، مما ترك الكثيرين بلا منازل.

معضلة إسرائيل

وأوضحت الوكالة أن هذا النزاع يضع إسرائيل في مأزق. وإذا أوقفت هجومها دون الاستيلاء على رفح، فإنها لن تحقق هدفها الرئيس في الحرب وهو تدمير حماس. وإذا تحرك جيشها إلى الحدود، فإنه يخاطر بتقويض اتفاق السلام مع مصر - وهو أساس الاستقرار في الشرق الأوسط لعقود من الزمن - وإزعاج أقرب حليف لها، الولايات المتحدة.

وقالت الوكالة إن إسرائيل والولايات المتحدة منقسمتان بالفعل حول مستقبل غزة بعد الحرب. ويعمل الجيش الإسرائيلي على إنشاء منطقة عازلة غير رسمية بعرض حوالي كيلومتر (نصف ميل) داخل غزة على طول الحدود مع إسرائيل لمنع المسلحين من مهاجمة المستوطنات المجاورة. وتقول الولايات المتحدة إنها تعارض أي محاولة من جانب إسرائيل لتقليص أراضي غزة.

ونقلت الوكالة عن مسؤول مصري ثان تحدث شريطة عدم الكشف عن هويته لأنه غير مخول بالتحدث إلى الصحافة قوله إن مصر حذرت إسرائيل والولايات المتحدة من أن أي عمليات عسكرية في المنطقة يمكن أن تُقوّض السلام بين البلدين، مضيفًا أن مصر لن تتسامح مع مثل هذه الخطوة.

وقال المسؤول العسكري المصري إن إسرائيل قدمت طلبًا رسميًا لمصر في منتصف ديسمبر لنشر قواتها في ممر فيلادلفيا. ورفضت مصر الطلب. وأضاف أن خوف مصر الرئيس هو أن أي عملية برية في المنطقة ستؤدي إلى اقتحام آلاف الفلسطينيين إلى سيناء.

منذ أن بدأت الحرب، ردت مصر بشدة على الدعوات التي تدعو إلى نزوح جماعي للفلسطينيين. وتخشى أن إسرائيل لن تسمح لهم بالعودة إلى غزة وتقول إنها لا تريد التحريض على التطهير العرقي. وحذرت أيضا من أن المسلحين من غزة يمكن أن يدخلوا سيناء مع النازحين، مما يزيد من احتمال حدوث تبادلات عبر الحدود مع إسرائيل والتي يمكن أن تدمر اتفاق السلام.

وأشارت الوكالة إلى أن بعض المحللين الإسرائيليين يستبعدون حصول حماس على هذا الكم الكبير من الأسلحة من

دون التهريب عبر ممر فيلادلفيا، لكن ألون بن دافيد، مراسل الشؤون العسكرية للقناة 13 التلفزيونية، قال إن 90% من الأسلحة في غزة تُنتج في غزة وأن الحملة المصرية على الأنفاق على الحدود المصرية أوقفت التهريب إلى حد كبير، مؤكدًا أن مصر أنهت فعليًا التهريب عبر الأنفاق.

الجارديان: إسرائيل قد تتجاهل هذا الحكم المهم لمحكمة العدل الدولية - لكن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لا تستطيعان تحمل تجاهله

(إقليمي ودولي . الجارديان)

علّق الكاتب ستيف كروشو في مقال نشرته صحيفة الجارديان على حكم محكمة العدل الدولية الذي أمر إسرائيل بتنفيذ تدابير لمنع الإبادة الجماعية وخطورة تجاهل تنفيذ القرار على منظومة العدالة الدولية.

ويقول الكاتب إن ما من شك أن إسرائيل ستواصل صب الازدراء على محكمة العدل الدولية في لاهاي في الأيام والأسابيع المقبلة، وجاء أول رد من الوزير إيتمار بن جفير. لكن التدابير المؤقتة التي أمرت بها المحكمة الدولية اليوم هي إجراءات تاريخية بكل المقاييس.

وأكد الكاتب أن اشتراط قيام إسرائيل باتخاذ خطوات لمنع أعمال الإبادة الجماعية، ومنع التحريض على الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وتقديم تقرير عن أفعالها في غضون شهر واحد، سيكون له آثار متتابعة - ليس فقط في الأسابيع ولكن في السنوات القادمة.

وتتمتع المحكمة بسلطات تنفيذ قليلة، كما أوضحت روسيا ودول أخرى. وفي إجراءاتها المؤقتة بشأن القضية التي رفعتها أوكرانيا في عام 2022، دعت المحكمة روسيا إلى تعليق العمليات العسكرية على الفور، مع أمل ضئيل في الاستماع إليها. وردت روسيا بمطالبة المحكمة بإلغاء هذه القضية المعيبة.

ومع ذلك، فإن هذا الافتقار إلى التنفيذ لا يقلل من الانزعاج السياسي الذي تشعر به إسرائيل ـ أو أولئك الذين بدوا على استعداد لحماية إسرائيل من أي انتقاد.

حتى وقت قريب، كانت محكمة العدل الدولية تعمل جاهدة في الظل. وقد حظيت مؤسسات قانونية أخرى في لاهاي، مثل محكمة جرائم الحرب في البلقان التي حاكمت الزعيم الصربي سلوبودان ميلوسيفيتش، والمحكمة الجنائية الدولية التي وجهت الاتهام إلى فلاديمير بوتين، بالاهتمام الكبير. ولكن حتى الآن، حتى عندما تناولت محكمة العدل الدولية قضايا مثل الإبادة الجماعية في البوسنة أو شرعية جدار الفصل الإسرائيلي، فإن أحكامها بالكاد احتلت عناوين الأخبار.

لكن هذا قد تغير الآن، وربما إلى الأبد؛ ذلك أن الأحكام التي صدرت جميعها بأغلبية 16 صوتًا مقابل 1 أو 15 صوتًا مقابل 2 ـ وحتى القاضي الإسرائيلي المعين أهارون باراك، وقف مرتين إلى جانب الأغلبية ـ كانت مدمرة لإسرائيل، رغم أن صدور الحكم النهائي ما زال بعيدًا. ومن ناحية أخرى، يتعين على تلك الحكومات التي زعمت أن قضية جنوب أفريقيا فارغة وغير شرعية أن تخرج نفسها من المأزق التي وضعت نفسها فيه.

وكان الدليل على التحريض على الإبادة الجماعية مقنعًا للغاية، وهو عنصر أساسي في اتفاقية عام 1948. وكان مدير عام سابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية وآخرون قد تحدثوا، حتى قبل تقديم جنوب أفريقيا، عن التحريض الواسع والصارخ على الإبادة الجماعية والطرد والتطهير العرقي. ولكن كان من اللافت للنظر عدد الحكومات التي كانت مترددة في مواجهة هذه الحقيقة البديهية.

فضح النفاق

وأكد الكاتب أن نتنياهو سوف يستمر في استخدام استراتيجية الدفاع باعتبارها أفضل وسيلة للهجوم من خلال انتقاد المنظمات الدولية التي ترفض سلوك إسرائيل؛. ولكن إحدى المشاكل التي تواجه نتنياهو ـ وبالتالي عديدًا من الحكومات الغربية ـ هي أن الملايين من الناس في مختلف أنحاء العالم يرون الآن النفاق والمعايير المزدوجة في أماكن أخرى، في سياق مختلف تمامًا.

في عام 2021، انتقد بوريس جونسون قرار المحكمة الجنائية الدولية الحذر والمتأخر كثيرًا بالنظر إلى غزة على أساس أنه لا ينبغي للمحكمة الدولية التحقيق مع أصدقاء بريطانيا. ويبدو البيت الأبيض عازما بالقدر نفسه على عدم انتقاد حليف للولايات المتحدة أبدًا - تمامًا كما كانت روسيا مصممة دائمًا على منع أي تحرك بشأن جرائم الحرب في سوريا. ولم ينتظر المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي الحكم المؤقت للقضاة قبل أن يصف قضية جنوب أفريقيا في محكمة العدل الدولية بأنها لا أساس لها من الصحة، وتؤدي إلى نتائج عكسية. وليس هناك حاجة إلى إدراك متأخر لمعرفة أن المظهر الخارجي لمثل هذا التصريح المؤيد لإسرائيل بقوة كان سيئًا، ناهيك عن سخافة وصفه بأنه لا أساس له على الإطلاق.

ومن الواضح أن إحجام واشنطن عن إدانة الجرائم والمعاناة الإنسانية كان بمثابة أخبار سيئة للفلسطينيين. ورغم أن نتنياهو يرفض الاعتراف بهذه الحقيقة الواضحة، إلا أن هذا يشكل أيضًا خبرًا سيئًا لإسرائيل، التي من المرجح أن يتضرر أمنها المستقبلي لسنوات عديدة قادمة بسبب ما يحدث الآن.

لكن التداعيات تذهب أيضًا إلى ما هو أبعد من هذا الصراع وحده؛ ذلك أن نهج الانتقاء والاختيار في العدالة – أو النفاق، إذا استخدمنا كلمة نتنياهو - يشكل خطورة على العدالة في كل مكان.

والأمر الأكثر إلحاحًا هو أن أوكرانيا أصبحت على نحو متزايد ضحية للانقسام بين الشمال والجنوب دون أي خطأ من جانبها، بل نتيجة مباشرة للمعايير المزدوجة الواضحة بشكل صارخ. وستجد أوكرانيا الآن صعوبة أكبر في جمع القدر الكافي من الدعم الذي تشتد الحاجة إليه في معاركها من أجل العدالة، بما في ذلك إنشاء محكمة جرائم العدوان التي ظلت تضغط من أجل تشكيلها في العامين الماضيين. لقد حولت الحكومات الغربية هذا الأمر إلى حالة «ضحاياكم» مقابل «ضحايانا»، وهو الأمر الذي لم يكن ينبغي أن يكون كذلك على الإطلاق.

في نوفمبر، انضمت بريطانيا وخمس دول أخرى إلى دعم قضية غامبية ضد ميانمار في محكمة العدل الدولية، فيما يتعلق بمزاعم الإبادة الجماعية ضد مسلمي الروهينجا. وحتى الآن، لم يصدر أي شيء يفرض ضغوطًا على المجلس العسكري في ميانمار ـ ومن المؤكد أن صدور حكم قوي من المحكمة الدولية من شأنه أن يفعل ذلك ـ وسيكون موضع ترحيب. لكن الانفصال سيكون صارخًا، إذا تمكنت بريطانيا من القيام بمثل هذا التدخل في ميانمار في حين ترفض معالجة حقيقة مفادها أن حليفًا رئيسًا قتل أكثر من 20 ألف مدني في غضون بضعة أشهر فقط.

ويقول الكاتب إن الحكم سيكون بمثابة تذكير بنقطة البداية للعدالة. العدالة ذات المعايير المزدوجة ليست عدالة على الإطلاق. ولا شيء يمكن أن يكون أكثر زعزعة للاستقرار من غياب العدالة. وهذا مهم لغزة، ومهم لأوكرانيا،

ومهم في مناطق الصراع من إثيوبيا إلى ميانمار. وإذا كان حكم محكمة لاهاي يساعد في دفع الحكومات الغربية إلى فهم الحاجة إلى نهج أكثر توازنًا، فسوف يكون ذلك ذا قيمة. وإذا نظروا في الاتجاه الآخر، فلن يكون الفلسطينيون وحدهم هم الخاسرون، بل سنخسر جميعًا.